

# الاختيار الثوري

« ان الامر لا يتعلق بصنع المعجزات ، بل المطروح هو القيام بعمل طويل النفس » المهدي بنبركة

MAURICE BLANC

Poste Restante, 103 Avenue de la République 75011 Paris

عنوان المراسلة :

## من الخطوات .. الى الكلمات

فلسطين ، بل « تحرير » العرب من فكرة تحرير فلسطين .

وهكذا اصبح دور الرئيس الامريكى الجديد ، هو دور الناطق بالكلمات فقط: «وطن للفلسطينيين» ولكن مقابل نسيان فلسطين . والنسيان مطلوب من الفلسطينيين ويجب ان ياتي أولا وبكلمات « كبيرة » لا صغيرة . وبانتظار حصول الامريكيين على هذا الامر المستحيل ، فان دبلوماسية «الكلمات الصغيرة» لن تكون اقل خطورة من دبلوماسية الخطوات . فاذا كانت هذه الاخيرة قد استهدفت نزع فتيل الحرب بين الجبهات العربية وجبهة اسرائيل ، فان دبلوماسية الكلمات تريد دفع مخطط «تعريب الحرب» الى الامام . وجعل الحروب الاهلية العربية بديلا للحرب العربية الاسرائيلية .

● الملاحظة الثالثة : هي ان دبلوماسية « الخطوات » ودبلوماسية « الكلمات » تتفق على شيء واحد هو « الصغر » : فكما كانت الخطوات صغيرة ، فان الكلمات يجب ان تكون كذلك . ومعنى هذا ان حالة « اللاستقرار » في الشرق الاوسط لا تزال من اهداف الاستراتيجية الامبريالية الاسرائيلية لسببين هاميين :

الاول : الدبلوماسية الامريكية ، تريد «اللااستقرار» لسنوات طويلة قد تكون هي سنوات عمر النفط العربي ، لتبقى هذه الطاقة خارج الاستغلال الوطني العربي .

الثاني : المخططات الاسرائيلية تريد « اللاستقرار » من اجل ان تهضم ما اغتصبته في عدوان ١٩٦٧ ، وتبتلع اجزاء عربية جديدة ، كما تحاول الان في جنوب لبنان .

وباختصار أصبح ميزان القوى لمصلحة اسرائيل عسكريا في الشرق الاوسط ، واصبح هذا الميزان لمصلحة امريكا سياسيا واقتصاديا في الوطن العربي .

المرحلة التي افرزت هذه الدبلوماسية خلال وبعد حرب اكتوبر مباشرة ، كانت تقتضي « تحرك » كيسنجر ورئيسه نيكسون الى الشرق الاوسط ، « لتنفيس » النصر العربي العسكري المحدود ووقف استخدام النفط العربي ، والحيلولة دون تحول الحرب المحدودة الى حرب مستمرة . . . ثم دفع السياسة العربية الرسمية باتجاه سراب الوعود والحلول الامريكية ، على نحو يؤدي الى تمزيق الهاف العربية ذاتها على جبهة المواجهة ثم تزيق علاقات جبهة المواجهة مع الاتحاد السوفياتي . وانشاح الجبال امام الطبقات الاجتماعية والاقتصادية المناهضة للمسيرة الوطنية والتقدمية التي عرفتها المنطقة في الفترة الاخيرة ، بنسب ودرجات متفاوتة .

ولقد كانت «الخطي» التي توصل اليها كيسنجر كبيرة وخطيرة : انحياز معظم الانظمة العربية الى الامبريالية الامريكية . ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان . ضرب لبنان نفسه ، لتعطيل دوره الديمقراطي على النطاق العربي ، ولاضفاء الطابع الطائفي على الصراعات في المجتمعات العربية . واخيرا ضرب علائق الصداقة بين العرب وبين الاتحاد السوفياتي .

بعد هذا الانجاز الذي حققته « خطوات كيسنجر الصغيرة » ، لم يبق الرئيس الامريكى الجديد ، مضطرا ان ياتي و« يخطو » هو الى الشرق الاوسط ( كما فعل نيكسون ) بل أصبح رؤساء العرب هم الازمون بالذهاب الى واشنطن . ولم يبق هناك استعداد عسكري عربي لمواجهة اسرائيل ، بل أصبح هناك اكثر من استعداد عسكري عربي لمواجهة هذا البلد العربي أو ذلك ولم يبق المطلوب اعتراف العرب باسرائيل ، بل اعتراف اسرائيل « بالفلسطينيين » ، ولم يبق المطلوب تحرير

اختار الرئيس الامريكى الجديد تعبير «الكلمات الصغيرة» عنوانا لدبلوماسيته الجديدة في الشرق الاوسط ، بعد ان كان هذا العنوان ، في ظل كيسنجر والادارة الجمهورية السابقة هو دبلوماسية « الخطوى الصغيرة » . فهل هذا الفارق بين العنوانين يعكس فعلا فارقا في الاستراتيجية ؟ وماذا ينتظر الشرق العربي على يد كارتر وادارته الجديدة ، بعد الذي حل به على يد ادارة نيكسون ؟

● الاجابة على هذين السؤالين ، لا بد من ثلاث ملاحظات :

● الملاحظة الاولى : هي ان ائتلاف عناوين الدبلوماسية الامريكية في الشرق الاوسط لا يعكس اطلاقا تبديلا جوهريا في هذه الدبلوماسية ، التي كانت ولا تزال ثابتة وواحدة . وهي « ضمان بقاء اسرائيل قوية ، وضمان بقاء جوارها العربي ضعيفا ومفككا ، واستخدام القوة العسكرية الاسرائيلية باستمرار ضد هذا الجوار العربي ، كلما حاول الخروج من دائرة الضعف والتجزئة » .

● هذه الدبلوماسية الثابتة جرى تطبيقها في عهد « ترومن » تحت عنوان « اسرائيل وجدت لتبقى » وفي عهد ايزنهاور تحت عنوان « الفراغ في الشرق الاوسط » ، ثم جرى تطبيقها من خلال تحريك اسرائيل للقيام بعدوان ١٩٥٦ ، وعدوان ١٩٦٧ ، لوقف مد تيار التحرر العربي ، وتعطيل قيام القوة الذاتية العربية .

وهذه الاهداف الثابتة للاستراتيجية الامريكية ، لم يخرج عليها « كيسنجر » في عهدي « نيكسون » و « فورد » . ولن يخرج عنها « فانس » في عهد « كارتر » .

● الملاحظة الثانية : هي ان « كيسنجر » اذا كان قد اختار تعبير « دبلوماسية الخطي » فلان

● النظام و «المسلسل الديموقراطي»

● دروس الثورة الفيتنامية

إذا كانت السياسة اللاشعبية اللاديموقراطية التي ينفجها النظام بارزة على كل المستويات وفي مختلف المجالات فانها في البداية تظهر بشكل مفصوح وصارخ وفي واضحة النهار حيث لا زال الحكم يعامل المواطنين من خلال القواد والشيوخ بعقلية اقطاعية .

دائرة اغرم كما هو الحال في المناطق الاخرى حافلة بالوقائع والمظاهر التي تثبت ذلك . ففي هذه الدائرة لا زالت عملية « التوزيع » سارية المفعول ، هذه العملية التي تتلخص في الخدمة الاجبارية لاصلاح الطرقات وغيرها من استعمال الضرب بالهراوات والعصي ضد كل من لا يمثل للطاعة ومن المعلوم ان المواطنين سبق لهم ان ذاقوا الامرين في عملية « التوزيع » هذه على يد الاستعمار واعوانه .

ان الخدمة الاجبارية مفروضة على كل المواطنين صغارا وكبارا حتى الشيوخ البالغين ٧٠ سنة ! وهي مفروضة أيضا على الغائبين حيث ان المسؤول على العائلة مجبر على أداء كراء عامل يخلف الغائب ويتراوح الثمن بين ١٠ و ١٥ درهما عن كل يوم من العمل .

أما أموال الانعاش الوطني التي تبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠٠٠٠ درهم في السنة لكل قرية فهي تختلس من طرف مسؤولي الادارة الذين يستعملونها لمصالحهم الشخصية بينما تنقى مصالح المواطنين معرضة للاهمال التام فالادارة لا تهتم بالعيون والايار رغم اهميتها بالنسبة للمواطنين الشهي الذي يؤدي الى جفاف المياه بها زيادة على ان بعض الجهات في هذه المنطقة تعرف جفافا نسبيا منذ ٧ أو ٨ سنوات . وهكذا يضطر المواطنون نتيجة كل هذا لشراء الماء بالبراميل أو أن يتنقلوا أزيد من أربع كيلومترات للحصول عليه .

والمواطنون يعلمون تمام العلم أين تذهب أموالهم حيث يتذكرون على سبيل المثال ان قائدا قضى في منطقتهم بضعة سنوات تمكن بعدها من شراء مزرعتين كبيرتين في هواة ( ٤٤ ) كما كان هذا القائد يفرض في الاسواق المحلية بيع سلعته بالقوة على المواطنين والباة .

وبما ان المنطقة معروفة بنضالية جماهيرها - الشهيد شيخ العرب ( محمد كوكليز ) من هذه الناحية - فان السلطات المحلية تستعمل كل الاساليب من أجل التجسس على السكان ودفعهم بالتحريض والاستفزاز للتعبير عن أفكارهم ونواياهم الحقيقية المناهضة للنظام ، فمثلا تعرف المنطقة بكثرة شعرائها الشعبين الذين يصفون الواقع المر الذي يعيشونه والقمع والاستغلال المسلطين عليهم ويحدث كثيرا أن يقضي هؤلاء الشعراء أسابيع في السجن بسبب أقوالهم ، وقد ابتكر قائد في المنطقة أسلوبا جهنميا لقمع هؤلاء الشعراء الشعبين حيث يأخذ معه في جولاته مجموعة من « المداحين » لكي يثيروا غضب المواطنين ليردوا عليهم فيلقى بهم في السجن .

وفي اطار حملة جمع قرض الضحراء تمكنت ابواق النظام من القول ان هذه المنطقة حققت

● وفي اذار البيضاء : كان الاهمال واللامبالاة من طرف السلطة هو الجواب عن مطالب واضرابات عمال الصناديق التجارية . وكان موقف مستخدمي هذا العمل هو تصعيد النضال بالرغم من التضحيات الجسيمة ومن ثم الاعلان عن اضراب غير محدود الاجل .

● وفي مدينة سدي بنور وبعد ثلاث اضرابات متتالية دامت ٤٠ - ٤٨ و ٧٢ ساعة على التوالي قام بها عمال وموظفو معمل السكر اضطرت الادارة الى القبول ببعض التنازلات الا أن المكاسب بالنسبة للعمال كانت ضعيفة حيث ان الزيادة في الاجور المقررة ضئيلة .

● وفي تڤوان : فقد كانت مطالب مستخدمي الشركة الكهربائية الكيماوية المغربية ( كويلما ) واضحة حيث جاء في اللائحة المقدمة للادارة : طلب الزيادة في الاجور بـ ٤٠٪ وترسيم المستخدمين المؤقتين ومنح التعويضات المهنية وتعويضات السكن وعيد الاضحى . وبما ان الادارة لم تبد أي استعداد حتى للمناقشة شن العمال اضرابا انذاريا لمدة ٢٤ ساعة ابتداء من ١٧ مارس المنصرم .

● وفي اولاد برحيل بناحية تارودانت : أظهر عمال ضيعة الشبيهي بأن الكادحين في البداية المغربية أصبحوا هم أيضا يواجهون وضعهم المزري بالنضال اليومي الدؤوب بتدعيمهم لنضال عمال ضيعة (جنان) في نفس المنطقة من شهر فبراير المنصرم . فقد شن عمال ضيعة الشبيهي اضرابا انذاريا لمدة يومين ابتداء من ٢٣ مارس احتجاجا على طرد سبعة من رفاقهم ومطالبة ارباب المزرعة بتسليمهم بطاقة الشغل بالاضافة الى تسديد الاجور عن الساعات الاضافية .

أمام تضاعد نضالات العمال وتعاضلها لا يجد المسؤولين والادارة سوى جوابا واحدا على مطالب العمال المشروعة الا وهو الاهمال في مرحلة أولى ثم استخدام القمع والقوة وطرد العمال في مرحلة ثانية اذا ما تبين انهم مصرين على التمسك بمطالبهم ، والحقيقة ان هذه الممارسة أصبحت تقليدا جاري به العمل في تحد تام وكامل لايستحقاق الحقوق المنصوص عليها في قوانين العمل مع العلم ان هذه القوانين نفسها ليست كافية وتحمل في طيها حيفا في حق الكادحين . . . .

● ففي مدينة الجديدة : واجهت السلطات اضرابات عمال وعاملات معمل « سيم » ومعمل « مازافيل » ، التي دامت أكثر من ١٥ يوما ، بهجومات عنيفة واعتداءات متكررة على العمال في الازقة أثناء رجوعهم الى ديارهم من بورصة الشغل حيث يحتمون طول النهار ، وأصبح الجو في المدينة مشحونا بالاضرابات نتيجة المشاجرات . وتوجت قوات القمع عملها هذا بهجوم على العمال واقتحام بورصة الشغل بعد تطويق الحي بكامله وتوقيف حركة المرور . واعتقلت في هذه الحملة ١٢ عاملا وعاملة واحتتمهم الى عشرات اخرين اعتقلوا خلال هذه الاضرابات .

● وفي مدينة المحمدية : كان جواب السلطات عن اغلاق المعامل ، فبعد الاضراب العام الذي سنه عمال « الفرسي » البالغ عددهم ٥٨ عاملا وبعد الاضراب الانذاري الذي سنه فنيو معمل الاسلاك الكهربائية عمدت هذه السلطات في ازدياء تام لمطالب العمال الى غلق هذين المعاملين أما اضراب عمال محطات الوقود في نفس المدينة فقد واجهته السلطات بالتجاهل التام .

### مسؤول صهيوني في ضيافة النظام المغربي

القوات الصهيونية في العالم كلها . ويلعب النظام ايضا دورا أساسيا في السياسة الحالية للدول الرجعية في المشرق العربي من اجل « القبول بالواقع الاسرائيلي » كما صرح بذلك الملك الحسن الثاني في ندوة صحافية بباريس والقضاء نهائيا على أهداف الشعب الفلسطيني في استرجاع وطنه المغتصب وتحقيق استقلاله . ان التآمر الذي ليس من شيم الشعب المغربي الذي ما فتى يساند الجماهير الفلسطينية وكل الشعوب المناضلة من أجل تحريرها وانعتاقها . والشعب المغربي الذي ضم خلال قرون عديدة ودون تمييز عنصري أو ديني مئات الاف اليهود يميز تمييزا دقيقا بين اليهود كطائفة دينية وانصهانية المتبنيين لنظرية عنصرية استعمارية استغلالية هدفها خدمة الامبريالية ومواجهة تقدم وتحرر الشعوب العربية كما حدد ذلك « هيرزل » الفكر الاول في هذا الميدان .

قضى « أندري شورافي » عميد مدينة القدس المحتلة ، تسعة أيام في المغرب باستدعاء شخصي من الملك الحسن الثاني . وقد صرح للصحافة الغربية : « فان دخل الى المغرب بجواز فرنسي فان السلطات المغربية تعرف طبعاً جنسيته الاسرائيلية » . وقد وضعت رهن اشارته السيارات الشخصية للملك وقضى ساعات طويلة في النقاش والحديث مع رئيس الدولة وأعضاء الحكومة وعمال بعض الاقاليم . واذا كان النظام يريد اخفاء هذه العمالية للمواطنين المغاربة أو اظهارها في اطار علاقات الدولة مع المواطنين المغاربة اليهود فان ذلك من قبيل التغليب والخادعة .

و « أندري شورافي » ليس بمواطن مغربي ولديه مسؤوليات سياسية داخل النظام الصهيوني ، فهذه العملية مثل اخريات سبقتها هي جزء من حملة النظام القائم في المغرب « للانفتاح » لا على اسرائيل فحسب بل على

يواجه النظام الرجعي في الزايير محنة كبرى نتيجة هجوم قوات « الجبهة الوطنية لتحرير الكونكو » على جنوب البلاد وتقدمها بسرعة نحو المرافق الحيوية في منطقة سابها - كاطانكا سابقا - .

ويكون نظام الجنرال موبوتو أكبر قلعة للرجعية والعمالة للامبريالية في المنطقة ، حيث ان اقتصاد البلاد واماكانياتها الضخمة من المعادن والثروات الاخرى وضعت كلها في خدمة الشركات الامبريالية الاوروبية والامريكية . وعمل الجنرال موبوتو ، الذي ساهم في الستينات بشكل فعال في اغتيال الشهيد لومومبا ، على ابعاد بلاده من النضال الذي تخوضه الجماهير الافريقية ضد الامبريالية والانظمة العنصرية في زيمبابوي وجنوب افريقيا .

كما لعب نظام موبوتو دورا أساسيا في خدمة الامبريالية لخلق العراقيل امام الثورة الانكولوية بعد انسحاب المستعمرين منها وعلى تقسيم البلاد بخلق دويلة مصطنعة حول ابار النفط في منطقة كابيندا الانكولوية . كما قام هذا النظام بدور الطابور الخامس في صفوف دول العالم الثالث اثناء المباحثات الاقتصادية بين الدول المصنعة والدول الفقيرة .

وقد اشتهر موبوتو نفسه والطبقة الحاكمة في الزايير بتبذير أموال الشعب في الحفلات الضخمة أو بتحويلها الى الابناك الخارجية . وبالرغم من اظهار هذا النظام لتضامن متخائل مع الشعوب العربية بقطعه العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني اثر حرب أكتوبر الا انه استمر في دعم علاقاته الاقتصادية والتعاونية مع اسرائيل .

### موقف مع « الطليعة »

تعرضت مجلة الطليعة المصرية الى قرار تعسفي يقضي بنقيض رئيس ، وهيئة تحريرها ، واخضاعها لتوجيه جديد ، بعد ان كانت هذه المجلة منبر التقدميين المصريين والعرب .

ولقد جاء هذا القرار كرد فعل عن الافتتاحية التي نشرتها « الطليعة » موقعة باسم رئيس تحريرها السيد لطفي الخولي ، والتي اتهم فيها حكومة ممدوح سالم بانها كانت وراء الاحداث الدامية التي شهدتها مصر ايام ١٨ و ١٩ يناير . وقد حاول رئيس مؤسسة الاهرام يوسف السباعي اخضاع مواد الطليعة الى المراقبة قبل صدورها بينما اصر لطفي الخولي على عدم استبعاد « الطليعة » على الانحراف عن الخط الذي مارست فيه دورها منذ البداية .

واننا نضيف صوتنا الى كل الاصوات التي ارتفعت من اجل عودة « الطليعة » لانتمام مسيرتها النضالية .

من ١٥ شابا في هذه الحوادث ، ومن جهة أخرى قام عشرة الاف مواطن عربي بمظاهرة في منطقة الجليل .

والجدير بالذكر ان الوضعية داخل دولة العصابات تعرف تدهورا خاصة على المستوى الاقتصادي حيث ان عجز ميزانية العدو خلال العام الجاري يبلغ ٣٣ مليار ليرة حسب خبراء وزارة الاقتصاد ، كما اعترف وزير المواصلات الصهيوني ياكوبي بأن نمو التضخم سوف يصل حتى نهاية العام الحالي نسبة ٥٠٪ . وقد لخصت جريدة جيروزاليم بوست هذه الوضعية بقولها « ان نصف مليون اسرائيلي يعيشون في فقر مدقع » .

والمعروف ان المساعدات الامريكية تشكل المصدر الرئيسي لتغطية العجز في ميزان الاعتمادات الصهيونية ، وفي محاولة للحد من تدهور الوضع واستفحال الازمة عمدت حكومة رابين باتفاق مع الهستدروت (النقابة العمالية) الى اتخاذ قرار بتجميد الاجور الشيء الذي سعد من موجة الاضرابات كاضراب مكاتب البريد الذي استغرق ثلاثة ايام . وقد شملت مختلف هذه الاضرابات أكثر من ربع مليون عامل وموظف في المرافق العامة والمؤسسات الحيوية في الكيان الصهيوني .

ان نضالات جماهيرنا العربية داخل فلسطين المحتلة لتؤكد من جديد فشل محاولات تذيب الشخصية الفلسطينية في الكيان الصهيوني وتؤكد ثانيا تصميم وعزم الجماهير الفلسطينية على المضي قدما في طريق تحرير فلسطين وبناء الدولة الديمقراطية هذه الارادة الصامدة التي برزت أيضا في تأكيد الشعب الفلسطيني لرفضه الاعتراف « باسرائيل » وتشبثه المطلق بمبادئه الاستراتيجية خلال المجلس الوطني الفلسطيني الاخير .

ولا يحصل على هذه البطاقة الا بعد اسبوع من الانتظار على الاقل وبعد دفع رشوة تصل أحيانا الى ١٠٠ درهما .

والحقيقة ان الهدف ليس سجن المواطنين فقط بل الغرض من ذلك أيضا هو تشغيلهم مجانا في منزل وحديقة القائد والقائد الممتاز والعمل في تنظيف المكاتب !

وهكذا لا يترك المسؤولين فرصة دون اظهار عبقريتهم وتفوقهم في ايجاد الحيل والوسائل لاستغلال المواطنين وامتهان كرامتهم ضاربين عرض الحائط بأبسط الحقوق والمبادئ القانونية والانسانية .

ان مجمل هذه الوقائع والحقائق لتوضح بشكل جلي واقع المواطنين اليومي في هذه المنطقة والتصرفات والممارسات التي تنهجها السلطات المحلية ازانهم .

في الوقت الذي تستمر فيه القوى الرجعية والامبريالية في تضيق الخناق على المقاومة الفلسطينية وضد القوى التقدمية العربية بشكل عام ، تواصل جماهير الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة نضالاتها ضد العدو الصهيوني فقد عرفت عدة مدن مظاهرات طلابية وشعبية عديدة للتضامن مع المعتقلين العرب المضربين عن الطعام داخل سجون العدو وقد احتجت منظمة العفو الدولية لدى السلطات الصهيونية وعبرت عن قلقها ازاء وضعية هؤلاء المعتقلين خاصة وان سجيننا قد مات نتيجة الاضراب الذي ابتدأه في ١٠-١٢-٧٦ .

ومن المعلوم ان مختلف سجون العدو تعرف نضالات من هذا النوع والتي تأتي تعبيرا عن صمود المواطنين العرب في فلسطين المحتلة أمام الارهاب الصهيوني كما تقضح في نفس الوقت الدعايات الصهيونية الرسمية التي تزعم ان الغرض من سجن عشرات الالاف من الفلسطينيين هو « منحهم فرصة للتفكير فيما فعلوا وفيما اعتقدوا » ذلك ان المناضلين العرب كشفوا النقاب بنضالاتهم عن سوء التغذية والمعاملة وقساسة التعذيب الذي يلاقونه على يد زبانية العدو الصهيوني في سجونهم . ومن اهم هذه السجون : سجن المسكوبية بالقدس ، سجن عسفلان وصرفند وكفاريونا وشطة وسجن نابلس وسجن رام الله .

وبموازاة ذلك تميزت الفترة الاخيرة بتصاعد العمليات الفدائية ولو نسبيا في عدة مدن في ضواحي تل ابيب وفي نابلس واتسع نطاقها ليشمل سيناء حيث اعترفت الاوساط العسكرية الصهيونية بوقوع عمليات خاصة في منطقة العريش .

وبمناسبة يوم الارض قام التلاميذ في رام الله بمظاهرات وضعوا خلالها حواجز في الطرقات ، كما أعلن ناطق عسكري اعتقال أكثر

ثلاث أضعاف ما كان متوقعا جمعه فيها ، ولكن ٠٠ اذا ظهر السبب بطل العجب ! فقد فرضت السلطات على المواطنين دفع مبالغ تتجاوز امكانياتهم حيث ان أقل ما يمكن ان يعطيه الرجل الذي لا يملك قوت يومه هو مبلغ ١٠٠ درهم . أما الشخص العادي فعليه ان يدفع ٣٠٠ درهما على الاقل والعمال المهاجرين ما بين ٥٠٠ الى ١٠٠٠ درهم .

وفي المدة الاخيرة وابان الانتخابات قامت القوات الاحتياطية « المخازنية » تحت امره القائد الممتاز بحملة في أسواق المنطقة : « لاراقل » بالنهار لتفتيش اوراق التعريف والهدف من ذلك ارهاب المواطنين واخذهم للسجن وذلك ان بطاقة التعريف لا يمكن الحصول عليها بسهولة حيث يجب على المواطنين قطع عشرات الكيلو مترات على الاقدام للوصول الى «البيرو»

# النظام و «المسلسل الديمقراطي»

في تجارب يسودها التزوير والتحريف ، وممارسة شتى أنواع الضغط على الجماهير لانتزاع اصواتها لصالح مرشحي النظام .

فكان أول عملية تقنية قام بها الجهاز الاداري هو اعادة النظر في ظهير يونيه ١٩٦٠ المنظم للجماعات . حيث ادخلت عليه بعض التعديلات التي تخول لرئيس الجماعة التمتع ببعض الصلاحيات مع بقاء وصاية ممثل وزير الداخلية .

وحتى هذه التعديلات الجزئية التي يتمتع بها رؤساء الجماعات بمقتضى الظهير الجديد ، التي سمح بها النظام ، بالشكل الذي يركز سلطته ويخدم مصالحه . اذ بمقتضى نفس الظهير أصبح رئيس الجماعة يعين بواسطة «ظهير ملكي» الشيء الذي يخلق ازدواجية تؤدي الى الخلط بين صفته كمنتخب من طرف المواطنين وبين تعيينه كموظف سامي خاضع للجهاز الاداري .

وقد شرح وزير الداخلية هذا التعيين في ندوته الاذاعية بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٧٦ قائلا « رؤساء المجالس يعينون بظهير من صاحب الجلالة ، فهم مساعدون مثل الوزراء ، والعمال وبالتالي تكليف ومسؤولية ، ولا يمكن له ان يتقهر حتى يستحق الثقة المولوية الشريفة » .

ولتوسيع القاعدة الاجتماعية التي يرتكز عليها النظام ، عمل في اطار التهيؤ التقني للانتخابات الجماعية ، الى اعادة التقسيم الجغرافي للمقاطعات بحيث أصبحت المقاطعات الشعبية أوسع مما كانت عليه حيث أصبحت ذات كثافة بشرية أكثر من المقاطعات الموجودة في الاحياء البورجوازية ، الشيء الذي يضمن تمثيلية وافرة للطبقة الحاكمة .

وفي نفس الوقت سهر الجهاز الاداري على تقليص اللوائح الانتخابية ، باقصاء ومنع بعض العناصر المعروفة بنزاهتها واخلاصها للخط الجماهيري ، مستعملا كل الطرق اللامشروعة ، بالضغط عليها بمختلف الاساليب التعسفية .

وقد دفع النظام بالعناصر المثلة لطبقته ، للترشيح تحت اسم « الاحرار » ، ووضع تحت تصرفها كل الامكانيات المادية والمعنوية للدولة . بينما يتعرض مرشحو الحركة الوطنية الى كل أنواع القمع والارهاب ، محاولا من خلال هذه الاساليب انجاح العناصر الموالية للنظام ، والتي من شأنها ان تخدم وتسهل مهام الاجهزة القمعية المسلحة على الجماهير .

ولم يتردد رئيس الدولة شخصا في تحديد المقاييس التي يجب توفرها في المرشحين للانتخابات ، متجاوزا حتى النصوص القانونية المنظمة للانتخابات ، وهذه المقاييس تهدف بالاساس الخضوع للنظام ومسايرة مؤسساته كما عبر عن ذلك في خطاب عيد الفطر سنة ١٩٧٦ قائلا « فعلى المرشحين الذين لا يؤمنون بنظامنا ولا يؤمنون بمؤسساتنا ولا يؤمنون بالحفاظ على أصالتنا ، عليهم الا يتخذوا هذه الانتخابات مطية للوصول الى اهدافهم » .

مصالح الطبقة الحاكمة ، في اطار تركيز دعائم السلطة ، واضفاء المشروعية على النظام العادي لصالح الجماهير الشعبية التي تعاني من كل انواع القمع والاستغلال .

الانتخابية والمواضيع التي ستثار أثناءها وسلوك مختلف الاحزاب السياسية صورة طبق الاصل الصورة الواضحة التي اظهرها هم انفسهم خلال هذه المسيرة الخضراء » .

فاذا كانت « التجارب الديمقراطية » السابقة قد أكدت للجميع عجز النظام عن القبول حتى بالقوانين التي يضعها والتي تخدم مصالح طبقته ، فان التجربة الحالية لا تخرج عن هذا القليل . والفرق الوحيد بينهما هو تراجع بعض القيادات الحزبية عن التمسك بالشروط الضرورية كحد أدنى تسمح للجماهير ان تدخل معركة حقيقية من أجل ارساء الديمقراطية .

ان السياسة المنهجية التي تنهجها الطبقة الحاكمة لا تزال هي نفس السياسة المتبعة منذ الاستقلال الصوري ، ان لم تكن قد عمقت تبعيتها للامبريالية ، وكurst سياسة تجهيل وتفقير الجماهير ، فكيف يمكن لنظام هذه طبيعته ان يتحدث عن الديمقراطية فبالحرى ان يفتح المجال لخوض معركة من هذا القبيل .

ان الهدف الاساسي للنظام من طرح شعار الديمقراطية هو انتزاع تزكية ومشروعية الدستور الذي رفضته كل الاحزاب الوطنية والتقدمية سنة ١٩٧٢ . والديمقراطية بالنسبة لرئيس الدولة هي التماثل قادة الحركة الوطنية حول شخصه كملك يستبد بكل السلط ، ويستحوذ على سياسية التقرير والترجيح بعيدا عن كل مراقبة أو مساهمة شعبية ، ولن يسمح ان تتعدى هذه السلط عتبة القصر ، وعلى من يريد المشاركة الشكلية ان يتقدم نحو هذه العتبة . وهذا ما أكده في خطاب عيد الفطر سنة ١٩٧٦ قبل الشروع في الانتخابات الجماعية الاخيرة قائلا : « على هؤلاء الاشخاص الذين سيتقدمون للانتخابات ان يعلموا أنهم كفيما كان الحال ملزومون بمقاييس الدستور ، مرغومون على التماثل في المستقبل فليتجنبوا كلما من شأنه ان يجرح العواطف » وأردف قائلا : « هذا كله يقتضي منا ان يكون الجميع ملتفا حول ملك هذه البلاد ليجتاز للبلاد ما يسعدها من برامج وطرق . اذن فالعملية كما أقول لك ليست عمالية حزبية أو عملية تنحصر في هيئة من الهيئات » .

من خلال المواقف والخطب العلنية لرئيس الدولة سنحاول ابراز الهدف الاساسي مما يسمى « بالانفتاح والتجربة الديمقراطية » . هذه التجربة التي خطط لكل مراحلها ، بالشكل الذي يخدم

## مواقف ثابتة للنظام

لقد امتطى النظام في المغرب موجة « التحرير » مستغلا الشعور الوطني ، واستعداد الجماهير للمساهمة الفعلية في استرداد أراضيها المغتصبة في الجنوب والشمال هادفا من وراء هذه المناورة محاولة الخروج من عزلته ، واستدراج بعض القيادات الحزبية للتورط معه بالمصادقة على تقسيم الوحدة الترابية والمساومة بها مع الاستعمار .

ولتلخيص هيكله المتعفن ، وضمان استمرارية مسلسل الانقاذ ، لوح بشعار الديمقراطية ، في اطار الدستور المرفوض سابقا ، والذي وضع بنفس العقلية المتخلفة التي تعتبر رئيس الدولة فوق كل القوانين ، والمجسم للارادة الشعبية . وبنفس الايمان والعقلية تم توجيه مخطط « الديمقراطية » وبنفس الفئاعة تم انجاز الانتخابات الجماعية الاخيرة ، وهذا ما عبر عنه رئيس الدولة في خطاب عيد الفطر ١٩٧٦ « أتوجه الى المرشحين فأقول لهم : انني بارادة من الله سبحانه أتكلم باسم الشعب المغربي منذ ازيد من ١٥ سنة ، فعليكم ايها المرشحون ان تحترموا هذا الشعب » .

غير ان النظام لم يجرأ على طرح « المسلسل الديمقراطي » ، الا من أجل استغلال القضية الوطنية ، التي جعلها تخضع لاساليب المساومة والتقسيم والسكوت عن مصير كل من سبته ومابلية والجزر الجعفرية . وان تناول القضية الوطنية بهذا المنهزم المشوه بهدف بالاساس الى الاستهانة بامكانية الجماهير الشعبية ، وايمانها بالسيادة الوطنية ، وقدرتها على المشاركة الفعلية التي كانت موضع تحريف بواسطة « المسيرة » ، وذريعة لاستنزافها ماديا أثناء « قرض الصحراء » .

وقد استغل النظام تزكية هذه العملية من طرف بعض القيادات الحزبية ، ومسايرتها للسياسة « القرض » فربط بكيفية « ديناميكية » هذا التي سلكها أثناء « المسيرة » وتأبيدها لعملية « السلوك الوطني » بالتلويح « بالمسلسل الديمقراطي » ، بالشكل الذي يضمن له المحافظة على طبيعته ، وبقاء جوهر السلطة في يد الطبقة الحاكمة تحت غطاء ديمقراطي ، كما أكد ذلك رئيس الدولة في استجاب له مع اذاعة « فرانس انتير » في اواخر سنة ١٩٧٥ « واود ان تكون الحملة

## انتخاب أم تعيين ؟

الاولى من هذا المسلسل، مبتدءا بالمجالس الجماعية والغرف المهنية ، التي قاطعتها كل الاحزاب الوطنية والتقدمية منذ سنة ١٩٦٣ ، اذ رفضت المشاركة

بعد تحديد الاطار العام الذي من أجله وضع « المسلسل الديمقراطي » ، قام الجهاز الاداري للنظام بالاشراف على الاعداد التقني لتنفيذ المرحلة

# مواقف و ممارسات

لها البصر بشؤون السياسة خليقة بان تسهم في مختلف مجالات التصور والتفكير والوضع والتدبير» .

## رفض المهازل الديمقراطية

ان الجماهير الشعبية مقتنعة بعدم جدوى هذه المهازل الديمقراطية التي لن تغير شيئاً من واقعها المأسوي ، وهي مؤمنة بان الديمقراطية ليست هي فتح اللوائح الانتخابية ، والقيام بحملات الترشيح واستدعاء المواطنين للتصويت ، ثم القيام بعملية الفرز بالشكل المطلوب ، والذي يخدم مصالح واغراض النظام القائم .

فالديمقراطية قبل كل شيء قناعة واختيار عقائدي يهدف بالاساس الى فتح المجال أمام الجماهير للتعبير عن مطالبها ، ومشاركتها في تقرير مصيرها ، ومساهمتها في الاختيار والتنفيذ والمراقبة ، بدون تزيف أو تشويه لارادتها . والديمقراطية كما عرفها الفقهاء هي « حكم الشعب ، بالشعب ، للشعب » وليست « برنامج تساكين بين الحاكم والمحكوم » كما عرفها الملك الحسن في خطاب ٢٠ غشت ١٩٧٦ .

ان الجماهير الشعبية عبرت غير ما مرة عن رفضها لهذا المفهوم الخاطيء للديمقراطية ، وما احدث « بني مظهر » الا صورة ناصعة لهذا الرفض الشعبي للحكم المطلق ، المستبد بمصيرها ، والعائق لقرار اي تجربة صحيحة من شأنها ان ترسي قواعد الديمقراطية . لان الحكم المطلق مرادف للاستغلال الاقتصادي والسياسي والحيثف الاجتماعي . والديمقراطية مناقضة ومعاكسة لاي حكم مستبد يستمد وجوده من استغلال الجماهير وممارسة كل أنواع القهر والتسلط ضدها .

## توفير مدارس للاطر

واقضاء ممثلي الحركة الوطنية . وحتى في حالة فشل الاجهزة الادارية في ابعاد مرشحي الاحزاب الوطنية ، فقد عهد النظام الى الجهاز القضائي في مرحلة لاحقة بالحكم بالغاء وابعاد العناصر الحزبية الغير المرغوب فيها .

وان دل هذا على شيء فانما يدل عن عدم وجود أدنى قناعة ديمقراطية لدى النظام الحاكم ، وان فتح باب المشاركة أمام الاحزاب في الانتخابات الاخيرة كانت بمثابة تمويه وتضليل للرأي العام الخارجي . اذ بالنسبة له ، مقتنع كل الاقتناع بعدم ترك المجال أمام الاحزاب الوطنية والتقدمية لتلعب دورها الحقيقي في تعبئة وتأييد نضالات الجماهير والرفع من وعيها . فالاحزاب بالنسبة للنظام لا تعدو ان تكون « مدرسة لاطر وليست مدرسة للجماهير » كما عبر عن ذلك رئيس الدولة في استجواب له مع اذاعة « أوروبا » قبل زيارته الاخيرة الى فرنسا .

وبنفس المفهوم والقناعة ، فان المجالس الجماعية و « المسلسل الديمقراطي » ككل ما هو الا وسيلة من شأنها ان توفر اطر المستقبل بالنسبة للنظام وهذا ما صرح به الملك في خطاب ٨ يوليو ١٩٧٦ قائلاً : « لنفرض ان هذه ٨٠٠ ( مجلس بلدي قروي ) لم يظهر لنا بينها سوى ١٠٪ من المتصرفين التصرف الحسن ، من المدركين للمصلحة العليا ، من المدركين لما يجب ان يعمل وما يجب ان لا يعمل » . . . . . يمكن لي تصريفها في سبيل مصلحة البلاد اما في المسنارات واما في الإدارات واما في المراكز » .

## التضليل والاحتواء

يهدف من وراء ذلك الى انتزاع تزكية هذه المسرحية لتضليل الجماهير ، وتزوير ارادتها من أجل اثبات مشروعيتها .

وضمن هذا الاطار أعلن عن تأسيس « المجلس الوطني لمراقبة نزاهة الانتخابات » والمجالس الاقليمية المتفرعة عنه ، هذه المجالس التي لم تستطع ان تحرك ساكناً أمام مختلف أساليب الضغط والتزوير التي مارسها الجهاز الاداري لتركيز مرشحي النظام .

وتعيين وزراء الدولة أخيراً ما هو الا خطوة أخرى يهدف النظام من ورائها ، اطفاء السخط الشعبي ، وادانته لكل ما صاحب الانتخابات الجماعية والمجالس الاقليمية . فالطبقة الحاكمة تعمل باستمرار على تعميق اليأس لدى الشعب المغربي ، بجلب بعض القيادات نحو المسؤولية الحكومية ، لتفقدتها طابع تمثيلية الجماهير ، والتعبير عنها ، وتحويلها الى شخصيات مجردة تندمج ضمن الجهاز الحكومي ، وهذا ما أكده رئيس الدولة في خطاب العرش سنة ١٩٧٥ قائلاً « لقد اعربنا غير ما مرة عن رغبتنا في التقاء جهود هيئاتنا السياسية وتضافرها داخل أدواتنا الحكومية لاعتقادنا ان شخصيات من هذه الهيئات يتوافر

ولتسهيل الدعاية الانتخابية بالنسبة لمرشحي النظام ، استغل الجهاز الاداري « تقنية الالوان » حيث سمح « للاحرار » على الصعيد الوطني وفي مختلف المقاطعات للحصول على لون موحد « الابيض » بينما حرم مرشحو الاحزاب المشاركة في الانتخابات من الحصول على لون موحد ، مما ضيع عليهم القيام بدعاية منسقة على الصعيد الوطني .

وبالاضافة الى هذه الاجراءات التقنية ، فان النظام لم يتردد في استعمال اساليبه المعهودة ، وتسلط اجهزته القمعية بصفة مكشوفة ، للضغط على الجماهير ، وارغامها على التصويت لفائدة « الاحرار » كما لجأت مختلف الاجهزة الادارية الى استعمال اساليب الاغراء وتوزيع المواد الغذائية ، مستغلة ضعف الامكانيات المادية لدى الجماهير الغارقة في تحصيل قوت اليوم ومواجهة غلاء المعيشة المتزايد نتيجة السياسة المتبعة .

اما العناصر المناضلة داخل القواعد الحزبية والتي ناضلت من اجل تحويل هذه المهزلة الانتخابية الى معركة ديمقراطية ، محاولة بذلك الخروج عن المخطط المرسوم ، وتجاوز الحدود المرسومة للعبة ، فقد كان مصيرها الاعتقالات التعسفية ، والتعرض لمختلف أنواع القمع والارهاب ، والمحاکمات الاخيرة التي تعرض لها عناصر من الشبيبة الاتحادية لا تعد وان تخرج عن هذا الاطار .

ولم يتردد النظام في تزوير النتائج النهائية كلما عجزت اساليبه السابقة عن تحقيق النتائج المرغوب فيها . وبهذه الاساليب وغيرها تم انجاح الاغلبية الساحقة من « الاحرار » مرشحي النظام .

وبعد انكشاف اللعبة ، واتضح النية البيئية للنظام والغرض الاساسي من هذه المهزلة الانتخابية والتي تهدف بالاساس الى طمس الصراع الاجتماعي ، الذي أصبحت معالمة أكثر وضوحاً مما كانت عليه من قبل . بحيث أصبحت الهوة التي تفصل بين الجماهير الشعبية ، والطبقة الحاكمة تزداد اتساعاً نتيجة السياسة الاقتصادية والسياسية المتبعة ، والتي أدت الى تفاحش الاسعار ، وتكريس سياسة القمع والارهاب تجاه الجماهير . والمحاکمات المتعددة التي شهدتها المدن المغربية ، أثناء عملية الانتخابات ، خير معبر عن طبيعة النظام ، وبعده كل البعد عن الديمقراطية التي يتشدق بها محاولاً اخفاء طبيعته الاستبدادية وحكمه المطلق .

وقد حاول النظام مرارا ، خلال تجاربه السابقة ان يجعل من الديمقراطية طلاء يخفي به طبيعته ، لكن سرعان ما يزول الطلاء ، وتتكشف الحقيقة ، أمام اصرار الصراع الاساسي الذي تخوضه الجماهير الكادحة من مختلف مواقعها .

فاذا كان النظام قد استفاد من تجاربه السابقة ، وظل في هذه اللعبة الاخيرة ، متمسكاً بمشاركة بعض القيادات الحزبية في الانتخابات ، انما

## نقطة

ورد أخيراً نبارفح الرقابة عن الصحافة الوطنية ، والخبر في حد ذاته ايجابي حيث يعترف النظام من خلاله بوجود رقابة تعسفية جائرة ضد الصحافة الوطنية . . . . . ولكن الذي لم يعلن عنه هو ماهية الشروط التي اشترطها وزير الاعلام أثناء اجتماعه بمديري الصحف خاصة وأن القرار اتخذ في اطار التجربة فقط ، أي أن الرقابة لن ترفع سوى لمدة أربعة أشهر تكون كتجربة « يراقب » فيها سلوك الصحافة ومدى قدرتها على « الانضباط الذاتي » . هذا وقد تقدم وزير الاعلام في لقائه مع الصحافة بلائحة الدول « التي تربطها بالمغرب روابط طبيعية » . . . . . فما هي طبيعة الشروط المتعلقة بالوضع السياسي الراهن يا ترى ؟؟ « اتحادي »

# دروس الثورة الفيتنامية :

## ١ - في مواجهة الاستعمار

«لقد اعطينا درسا للامبريالية، لكنها لا نستوعب الدروس ونكرر نفس الأخطاء ، فعلينا ان نلقتن هذا التلميذ البليد درسا بعد درس حتى يستوعب او يطرد نهائيا من مدرسة التاريخ » .  
الجنرال جياب .

في الخامس من شهر افريل ١٩٧٥ اتجهت انظار شعوب العالم نحو بلاد الفيتنام حيث تقوم قوات الجبهة الوطنية للتحرير بمباشرة اخر مرحلة من معركة « هو شي منه » بدخولها الى مدينة سايكون اخر معقل للامبريالية وحلفائها المحليين في فيتنام محققة بذلك اهداف الشعب الفيتنامي في تحرير

وتوحيد بلاده . لكن هذا الانتصار لم يأت نتيجة انقلاب او انتفاضة عفوية بل ثمرة مسيرة ثورية طويلة وشاقة وعمل دؤوب للجماهير التي تجندت وتوحدت في اطار جبهة القوات الشعبية من اجل فرض سلطتها مسلحة لاجل ذلك باحسن سلاح فعال : النظرية الثورية والتنظيم الصحيح .

### ● استراتيجية الثورة في مسيرتها الطويلة :

في ١٩٣٠ تكون الحزب الشيوعي للهند الصينية بقيادة « هو شي منه » وحدد برنامجه حسب المعطيات التي يتميز بها مجتمع هذه المنطقة من جنوب شرق اسيا التي سيطر عليها الاستعمار الفرنسي وبدأ يتحول من المرحلة القطاعية الى الشبه اقطاعية بنشوء طبقة بورجوازية كومبرادورية مرتبطة مصلحيا مع الاستعمار وظهور بورجوازية وطنية مناهضة للامبريالية لكنها عاجزة على تكوين حركة ، ثورية ، كما بدأت تنشأ مع بداية التصنيع في البلاد طبقة عاملة ضعيفة عدديا واقعة تحت وطأة استغلال ثلاثي : امبريالي - اقطاعي - بورجوازي ، املها الوحيد في الاعتناق هو تحرير الوطن بتحالف مع الفلاحين والبورجوازية الصغيرة .

وعلى الحزب الشيوعي في الهند الصينية ان يحقق تحالف العمال والفلاحين واللجوء الى العنف الثوري الجماهيري المنظم من اجل اندلاع الثورة لاخذ السلطة .

وبعد انجاز اغلب هذه المهام فستشرع الثورة في مرحلتها الثانية التي تستهدف الدفع بالفيتنام في الاتجاه الاشتراكي دون المرور في مرحلة النمو الرأسمالي » .

وبالاضافة الى ذلك تحديد التناقض الرئيسي للمرحلة : الاستعمار وطبقة الاقطاعيين والملاكين الكبار دون الفصل بينهما ، وتحديد الهدف الاستراتيجي في الاستقلال والثورة الديمقراطية في آن واحد بطرد المستعمرين وفرض السلطة

### ● اخذ العبرة من الاخطاء والتكيف مع المراحل :

في بداية الكفاح - ١٩٣٠ - سيطرت على القيادة الثورية عقلية التحمس المبالغ فيه والاستعجال في التنفيذ حيث ان التجربة الاولى في جبهة مناهضة للامبريالية انتهت بالفشل وذلك بسبب الاقصاء العملي للبورجوازية الوطنية من صفوفها وباستعمال عبارة البروليتاريا في كل وقت وحين دون اعتبار الطابع الوطني ودوره العملي في تجنيد الجماهير في هذه المرحلة .

وكان لهذا النقص في النضج السياسي عواقب وخيمة في الميدان حيث ان انتفاضة ١٩٣٠ التي تسببت للمواطنين في خسائر هامة نتيجة القمع كما اعدم العديد من الوطنيين . وبالرغم من ذلك اعطت هذه الانتفاضة مردودا قويا لدى الجماهير من حيث تعبئتها وتوعيتها وعلى مستوى الرأي العام الدولي واعطت على الخصوص درسا هاما استفادت منه الحركة الثورية . وقد تم تجاوز هذا الخطأ في فترة ٣٦ - ١٩٣٩ بتنظيم جبهة اخرى

« الجبهة الديمقراطية » التي ضمت اليها البورجوازية الوطنية . الا ان هذا التجمع لم يكن تحالف احزاب سياسية بل تكتل عدة مجموعات اجتماعية وسياسية ودينية وثقافية وغير ذلك من اجل الوصول الى هدف محدود . وبتصاعد

اما عن المناخ الدولي فقد انطلقت الثورة في الهند الصينية ثلاث سنوات بعد اندلاع الثورة الصينية وفي ظروف بدأت فيها ثورة اكتوبر في الاتحاد السوفياتي تحصن قواعدها الاقتصادية والاجتماعية وانقل الصراع الى قلب الدول الرأسمالية وفي فرنسا على الخصوص حيث تقوت الجبهة المناهضة للرأسمالية . والملاحظ ان هو شي منه قد نشط واستفاد من كل هذه الظروف بنضاله مع القوى المناهضة للامبريالية في فرنسا وشارك في تكوين جبهة مناهضة للاستعمار الفرنسي في باريس تجمع بين ابناء المغرب العربي وافريقيا السوداء وجزر الانتيل ، وقد انتقل بعد ذلك الى الاتحاد السوفياتي للتعريف بقضية شعوب الهند الصينية ومن ثم التحق بالثوار الصينيين لمشاركتهم في مسيرتهم الكبرى .

انطلاقا من كل ما سبق وضعت الحركة الثورية برنامجا ينص على الخصوص :

« ان الثورة الفيتنامية جزء لا يتجزأ من الثورة البروليتارية العالمية ويجب عليها ان تمر في مرحلتين الاولى تقتضي القيام بثورة ديموقراطية بورجوازية بقيادة الطبقة العاملة من اجل القضاء على سلطة الامبرياليين والاقطاعيين وانتزاع الاستقلال الوطني وارجاع الارض للعاملين فيها . ولهاتين المهمتين : محاربة الامبريالية ومحاربة الاقطاعية ارتباط وثيق فيما بينهما . ويكون العمال والفلاحون القوة الاساسية في الثورة .

الثورية على حلفاء الامبريالية والمستغلين بانتزاع الاراضي من يد كبار الملاكين وتوزيعها على الفقراء وتأميم اكبر المؤسسات ، بالاضافة لكل هذا حددت الحركة الثورية الفيتنامية وسائل واسلوب الكفاح . فكان تكوين «الجبهة النضالية الموحدة» ضرورة من اجل تحقيق المرحلة . وتتكون هذه الجبهة من تحالف طبقات : العمال والفلاحين والبورجوازية الوطنية والبورجوازية الصغيرة لكن بالارتكاز والاعتماد على الطبقتين الاساسيتين العمال « لانه ليس لهم ما يفقدونه سوى اغلالهم» والفلاحين باعتبارهم الاغلبية الساحقة من الجماهير الكادحة .

وانتهج الثوار طريق الكفاح والتغيير في آن واحد ، الكفاح ضد العدو المحدد بكل وضوح والاصلاح الزراعي في المناطق المحررة حيث ان استرجاع الاراضي من ايدي الممرين الاجانب وتوزيعها على الفلاحين بدأ العمل فيه منذ ١٩٤٥ ، وكانت المرحلة الثانية هي التخفيف من الاستغلال الطبقي ب ٢٥ ٪ في نفس الوقت الذي تؤمم فيه الاراضي المعرضة للضياع وتوزع على الفلاحين الفقراء ، ولقد بدأ تطبيق المرحلة الثالثة تحت شعار « الارض لمن يحرثها » سنة ١٩٥٣ اي شهورا قبل معركة « ديان بيان فو » الشهيرة ، انتهجا للربط الجدلي بين تعبئة وتجنيد الجماهير وتحقيق مكاسب اكيدها لها وكان ذلك من اهم العوامل في انتصار الثورة .

المعركة تتسع هذه الجبهة لتضم فئات اخرى في حين تعزز الطلائع الثورية قياداتها لها وانتهى الامر بتكوين جبهة « الفيتيت منه » سنة ١٩٤١ التي اعطت لنفسها صبغة وطنية محضة هدفها انتزاع الاستقلال من المستعمرين الفرنسيين واليابانيين وتمكنت جبهة « الفيتيت منه » من الانتصار على القوات الاستعمارية التي اضطرت الى قبول المفاوضات في جنيف سنة ١٩٥٤ التي نصت على تقسيم الفيتنام مؤقتا واعطاء السلطة للثوار في الشمال وتنظيم استفتاء في الجنوب من اجل تنظيم الاستقلال والوحدة . الا ان الامبريالية ارادت ان تستغل هذا الحل لفرض ديكتاتوريتها على الجنوب وتقسيم الفيتنام نهائيا .

فواجهت قوى الثورة هذا الاعتداء بخلق وسائل جديدة للنضال مطابقة مع الوضع الجديد . ففي الشمال تكونت سنة ١٩٥٥ « جبهة الوطن » هدفها « تدعيم السلم ، وتحقيق الوحدة الوطنية والاستقلال وتحقيق الديموقراطية في فيتنام بشطريه مع النضال ضد الامبريالية الامريكية وحلفائها الذين يعادون هذه الاهداف » .

وفي الجنوب وبعد وضوح نوايا الامبرياليين تكونت سنة ١٩٦٥ الجبهة الوطنية للتحرير « هذه الجريدة التي بدأت اليوم تصارع الفيل ، لكن الفيل ، سيفقد غدا امعائه » حسب اقوال هو شي منه وهو يصف معارك هذه المنظمة الفنية وهي تواجه اقوى

## « اسرائيل » ٠٠٠ أو دولة الارهاب

في كتابه « انتقام ميونيخ » كشف صحفي أمريكي في جريدة « تايم » النقاب عن خفايا الاعتداءات البشعة التي تعرض له العديد من المناضلين الفلسطينيين والعرب في بيروت وعدد من العواصم الغربية كاعتقال كمال عدوان وكمال ناصر وغانم كنفاني ببيروت واغتيال بوديا والقبيسي والهمشري بباريس واغتيال وائل زعيتر بروما و٠٠٠ اغتيال البوشيخي بالبرويج .

ان هذه العمليات الارهابية لم تصدر عن عصابات صهيونية محلية بل قامت بها مجموعة مختصة مكونة من جنود وضباط في الجيش الاسرائيلي تتلقى الاوامر من جهاز المخابرات الصهيوني « الموساد » الذي يتلقى بدوره الاوامر في كل مراحل تنفيذ العمليات من رئيس الحكومة الاسرائيلية ( كولدمايير في ذلك الوقت ) . وقد وضعت هذه المنظمة حسب مؤلف الكتاب لائحة بـ ١٥ مناضلا فلسطينيا وعربيا اتهمتهم بالانتماء الى منظمة ايلول الاسود .

ومما يظهر أكثر فأكثر التنظيم الرسمي للارهاب الذي تقوم به دولة العصابات هو أن هذه المجموعة توضع رهن اشارتها كل امكانيات الدولة من سفارات وحفائيب دبلوماسية ومكاتب السياحة وغيرها ، بينما تلعب شركة العال للطيران المدني الصهيوني أكبر دور في ذلك حيث انها تنقل هؤلاء القتلة وتشكل ملجأ لهم ذلك ان ربابنة الطائرات تلقوا تعليمات صارمة بعدم تسليم أي عنصر من هذه العصابة بل التماطل أو الاسراع في الاقلاع حسب الظروف وحسب حاجيات الارهابيين .

وتتوفر هذه العصابة على عدة مخابىء ومسكن في أوروبا وبعض العواصم العربية تحت ستار السواح الاجانب . ويشغل عناصرها الدائمين المستقرين ( كاشخاص أروبيين أو أمريكيين ) في مراقبة وتهديد وارهاب المناضلين العرب وكل الجالية العربية في الخارج .

وقد القي القبض على اربعة من اعضاء هذه العصابة في البرويج بعد اغتيال المواطن المغربي البوشيخي خطأ وقدما للمحاكمة في هذا البلد واعترفوا بانتمائهم لجهاز « الموساد » وتلقيهم التعليمات من السلطات العليا في « اسرائيل » لكن الاحكام كانت خفيفة وأكثر من ذلك أطلق سراحهم بعد مدة وجيزة تحت ضغط اسرائيل وحلفائها .

ومن مهام جهاز « الموساد » مساعدة عدة أجهزة مخابرات امبريالية من بينها المخابرات المركزية الامريكية « سي آي اي » السبئية الذكر كما يقوم هذا الجهاز ، حسب المؤلف ، بدور وزارة الخارجية لربط العلاقات مع دول مثل تركيا وايران و٠٠٠ والمغرب طبعاً حيث ان تورط النظام الرجعي المغربي في التعامل مع الصهاينة لم يعد خافياً على أحد .

قوتنا الاساسية والضعف القاتل للعدو يكمنان في تفوقنا في الميدان السياسي وقال مرة اخرى « لقد سئلت مراراً عن سر تفوقنا واجيب دائماً اننا نمثل قوة المستقبل ، نعمل من أجل المستقبل ونؤمن به بعدما استوعبنا الماضي وانحاصر . اما خصوصاً فهم لا يؤمنون الا بالماضي ويتشبهون به ومن الطبيعي ان يتغلب المستقبل على الماضي » . وقد طبقت هذه المبادئ المبنية من التحليل العلمي للتاريخ ولتطور المجتمعات والمرتكزة على الايمان بالعدالة والمساواة ، تطبقت في جميع المراحل ، في الجنوب بالنضال المستمر ضد الامبريالية وفي الشمال من أجل انتماء التحرير وبناء مجتمع العدالة وتتميم الوحدة الوطنية . وبرهنت الجماهير بالفعل على قدرتها في ابتكار الاساليب الفعالة والناجحة واستيعاب التكنولوجيا الحديثة ووضعها في خدمة الكل دون التخلي عن الشخصية والكيان الفيتنامي كما برهنت على قدرتها في تحمل المسؤوليات باستماتة في القتال وفي البناء .

## مجرد تذكير لوزير الداخلية التونسي

حقهم السجن بسنوات ، لا لشيء الا لانهم يخالفون النظام الحالي ؟

الم يهدر دم الشهيد صالح بن يوسف على يد المرتزقة التابعين لوزارة الداخلية التونسية! الم يهرق دم عدد من الضباط سنة ١٩٦٢ ، وقد اعطى الرئيس بورقيبة بنفسه تفاصيل هذه الاعدامات واسماء منفذها في خطاب علني نقل على شاشة التلفزة وأمواج الاذاعة ؟

الم يتعرض الشباب التونسي التقدمي في أوروبا الى مطاردات وارهاب عملاء وزير الداخلية والاشهر الماضية مليئة بعمليات من هذا النوع . أما عن الاختطافات ، فما هو مصير الحسين المنورزي ، المناضل المغربي الذي تم اختطافه من تونس بتنسيق مع المخابرات الملكية . ولم تتردد وزارة الداخلية التونسية في تسليمه الى سلطات القمع في المغرب .

انها مجرد احداث ، نذكر بها وزير الداخلية التونسية ، ولكنها تكشف عن عهد كئيب في تاريخ مغربنا العربي ، وهي حافز لكل الديمقراطيةيين والاحرار في المغرب العربي ، ليدل كل الجهود على ازالة هذا العهد ، وبناء مغرب عربي تسوده العدالة والحرية .

دولة في العالم . وبالفعل كبر الفيل ونزل بكل ثقله في فينتام ، لكن كبرت الجبهة ايضا حسب تربيتها واصبحت تضم سنة ١٩٦٤ اكثر من ثلاثين منظمة جماهيرية .

## الثورة الشعبية الطويلة النفس :

لقد انتصرت الثورة الفيتنامية بقوة السلاح وهزمت الامبريالية مرتين : الاولى في « ديان بيان فو » ضد الاستعمار الفرنسي والثانية في سايكون ضد الامبريالية الامريكية وحلفائها وذلك لانها تمكنت من ان تمشي على قدمين : النضال السياسي والنضال المسلح وكلاهما بواسطة الجماهير التي اقتنعت بمصلحتها وقدرتها الهائلة بالوحدة والتضحية والصمود والاعتماد على النفس هذا الشعور الذي رفعته طيلة المعارك وفي مختلف الميادين ولم يكن هناك سر عسكري او مواهب خاصة للرجل الاسوي . لقد اوضح الجنرال جياب القائد العسكري لهذه الثورة عندما قال : « ان

في حديث لصحيفة « لومند » الفرنسية يوم ١٨ مارس ١٩٧٧ تحدث وزير الداخلية التونسي « بلخوجة » عن الوضعية في تونس الشقيقة قائلا : « ينتقد البعض بشدة بلادنا ، ولكن لم يتحدث أحد عن اختطافات واغتيالات . ان لم الدم يهرق عندنا ، لا دم العمال ولا دم الطلبة . لقد كانت النتائج دون حسائر هامة » ان هذا التصريح يثير الدهشة والاستغراب عند كل الديمقراطيين والتشبهتين بالحرية ، لا في المغرب العربي فحسب بل على الصعيد العالمي كله .

ان القوى المناصرة للعدالة لم يسبق لها ان انتقدت بلاد تونس ولا شعب تونس بل ساندته في كل وقت وحين خصوصا في الظروف الصعبة التي يمر منها بسبب الاضطهاد المسلط على شعبها من طرف النظام القائم حاليا . وهذا الاخير هو الموجود في قفص الاتهام والمعرض لكل الانتقادات .

فهل يعتبر وزير الداخلية ، مجرد خسائر ضئيلة ، ما يتعرض له قوافل الشباب والعمال الذين يزج بهم في اماكن التعذيب حيث يتعرضون الى مختلف الاساليب القمعية ، قبل ان يساقوا بالعشرات أمام المحاكم لتصدر في

## سأندوا واشتركووا في جريدتكم :

### « الاختيار الثوري »

● الاشتراك السنوي الامادي : ٢٧ فرنك فرنسي

### الانتقابات :

● اشتراك سنوي من فئة ٥٠ فرنك فرنسي

● اشتراك سنوي من فئة ١٠٠ فرنك فرنسي



# من أجل الوضوح : على هامش اجتماع اللجنة المركزية

وفي هذا الاتجاه شكل تعيين الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي وزير دولة ، وكذلك قرار الاستمرار في « المسلسل الديمقراطي » وتحضير الانتخابات المقبلة ، شكل منعطفا هاما في تطور الحركة الاتحادية ، باعتباره مناسبة اخرى لطرح الاختيارين وبلورتهما وسط نقادة وتوضيح اتجاه وابعاد كل واحد منهما ، كما كان مناسبة اضافية لامتحان مدى قدرة قيادة الاتحاد الاشتراكي على القبول بالنقاش الديمقراطي وسماع لكل الآراء بالتبليور كاملا قبل الفصل فيها وفقا لمبادئ المركزية الديمقراطية .

قاعديا بالدرجة الاولى .

ان الموقفين المعبر عنهما داخل اجتماع اللجنة المركزية ما هما في النهاية الا تعبيرا عن الاختيارين المتواجدين داخل الحركة الاتحادية .

## ايجابيات الوضعية الراهنة

ان حدث الدخول للحكومة والاستمرار في « انقاذ المسلسل الديمقراطي » رغم كل سلبيات التجربة ، اضافة الى الشكل الذي اتخذت به هذه القرارات . ان كل هذا قد شكل خطوة مهمة نحو الوضوح في الاختيار الاصلاحى ، ومناسبة لتبين حقيقته وابعاده .

وبالمقابل فان الوعي والنضج الذي عبرت عنهما القاعدة ، والاطار العام الذي وضعت فيه التجربة الانتخابية السابقة ، ونظرتها للمعركة الديمقراطية كوسيلة لتدعيم المكتسبات الشعبية، الشيء الذي تستدعي منع كل تجربة تنحرف عن هذا الاتجاه . ان هذه المواقف قد شكلت من جبتها دعما للوضوح في الاختيار الثوري الذي اصبح واقعا ملموسا داخل الحركة الاتحادية عموما .

ان هذه الوضعية ايجابية تستدعي المزيد من الوعي والمسؤولية للدفع بديناميكية الفرز نحو المزيد من الصراع الايديولوجي السليم من اجل حل التناقضات داخل الحركة الاتحادية وترتيب الاوضاع ترتيبا طبيعيا يربط كل اختيار على حدة باطاره الملائم، ويخدم في نفس الوقت هدف تبسيط الحياة السياسية المغربية والخروج بها من التعقيدات المزيفة . وهذا من شأنه ايضا ان يساعد على ارساء قواعد الوحدة بين كل فصائل الحركة التقدمية ، كل حسب قناعاته الخاصة ، على اسس سليمة واضحة وحول اهداف محددة تروم بالدرجة الاولى حل التناقض الاساسي ببلاننا والتخلص من سيطرة الامبريالية والطبقة الاقطاعية الكومبرادورية .

تطرقنا سابقا للاختيارين المتواجدين داخل الحركة الاتحادية التي تمر من مرحلة من الفرز والتوضيح تفرض على كل مناضل اتحادى الحسم عن وعي وقناعة بين الاختيار الاصلاحى والاختيار الثورى المطروح للنقاش .

واكدنا ايضا ان التطورات التي شهدتها وتشهدها هذه الحركة مرتبطة بشكل وثيق بالتطورات والتغييرات التي عرفتها الساحة السياسية

## موقفين واختيارين

المسلسل الديمقراطي « والاستمرار في التجربة ، وان لا بديل عملي امامنا سوى هذا الموقف . وهذا الاتجاه يعتمد - كما اشرنا في عدة مناسبات - على النظرة الاصلاحية التي ترى ان التواجد داخل المؤسسات الحكومية و « المنخبة » شرط اساسي لتحقيق الاصلاحات داخل الهياكل الموجودة ، وبالتالي فان هذا التواجد يجب ان يتم مهما كان الثمن .

وكان من المفروض ان يطرح الموقفين للنقاش الديمقراطي حتى يتم الحسم فيهما ، لكن مرة اخرى لجأت القيادة الى نفس الاساليب اللاديموقراطية المعهودة لتمرير موقفها . فاعتمدت مخاطبة عواطف المناضلين حول مسألة المعتقلين السياسيين ، والتأثير عليهم بشتى الوسائل - والتي لا يمكن ذكرها في هذا المجال - واخيرا اللجوء الى ممارسة موقفها المحدد مسبقا دون مراعات للرأي المخالف والمعبر عنه قاعديا .

وفي نفس الجو مر اجتماع اللجنة المركزية ، الذي كان الهدف منه بالنسبة للعناصر القيادية هو البحث عن تركية القرار المتخذ مسبقا ( الاستمرار في التجربة ودخول الحكومة) وليس اتاحة الفرصة لمراجعة نقدية للتجربة الانتخابية لاستخلاص العبرة منها ، وعلى ضوء ذلك اتخاذ القرار الملائم بشكل ديموقراطي ووفقا لقناعات المناضلين . هذه القناعات التي عبر عنها ممثلو القاعدة المناضلة داخل اجتماع اللجنة المركزية ، والتي تبلورت كلها حول الموقف الاول .

وبالمقابل تشيبت القيادة واتباعها بالموقف الثاني . وعوض تطبيق المسطرة الديمقراطية للحسم في الموقفين ، ثم اللجوء من جديد « لتفويض » القيادة لاتخاذ القرارات اللازمة ، مما يفقد اللجنة المركزية كل اهميتها ويضعف من دور هذا الاطار في المساهمة في التوجيه والتقرير باعتباره جهازا

ان السير العام الذي عرفته الجولات الاولى من التجربة الانتخابية ، والنتائج التي اسفرت عنها سواء على المستوى العملي او على المستوى السياسي العام . ان كل هذا قد مكن فعلا من تعميق الطعن في هذه التجربة وتعميق التساؤلات عن مصيرها .

وكان هذا مناسبة ايجابية لطرح النقاش مجددا داخل الحركة الاتحادية مما ادى الى بلورة موقفين اساسيين يمكن تخصيصهما كالتالي :

١ - الموقف الاول : يؤكد ان المناضلين القاعديين الذين خاضوا التجربة الانتخابية لم يكن لديهم سوى هدف واحد محدد ، الا وهو العمل على الرفع من مستوى وعي الجماهير وتمتين الارتباط بها ، وفي نفس الوقت فضح خصومها واعدائها .

ولقد اكدت التجربة تعنت النظام وعدم تركه اى هامش يسمح ببلوغ حد ادنى من هذه الاهداف ، بل انه جند كل الوسائل المباشرة وغير مباشرة لتسخير كامل التجربة لصالحه . وتجلي ذلك بشكل خاص في القمع المسلط ضد المناضلين الاتحاديين الذين تجندوا من اجل حملة انتخابية نضائية ، كما اتضح في الغاء انتخاب المناضلين المعروفين بشعبية مواقفهم ، اضافة الى التزوير المكثوف والفضوح في مختلف المستويات .

بناء على هذه المعطيات فان التجربة قد استنفدت ما كان لديها من امكانيات ، ولم يعد امام كل المناضلين سوى رفض الاستمرار فيها ومقاطعة الانتخابات النيابية المقبلة التي سوف لن تعرف سوى نفس النتائج والمضاعفات ، وفي نفس الوقت التجند لحملة توضيحية وسط الجماهير لتركيز مناهيم الديمقراطية وفضح اعداء الديمقراطية الواضحين .

٢ - الموقف الثاني : ويدعي ان الدخول للحكومة يشكل الضمانة الاساسية « لانقاذ

## يوم الارض يوم تلاحم كل النضالات

لقد خاض الشعب الفلسطيني ، منذ نكبة ١٩٤٨ ، جملة من النضالات لمقاومة المخططات الصهيونية التي تهدف بالاساس الى محو الشخصية الفلسطينية ، وتثريد المواطن الفلسطيني العربي ومصادرة اراضييه وممتلكاته .

واذا كان تاريخ انتزاع الارض المغتصبة ، ضمن معركة لا هوادة فيها ، ضد الصهيونية وحلفائها ، لنباء اذولة الديمقراطية التي يتعايش فيها كل الفلسطينيين على اختلاف

## دياناتهم

فان يوم الارض يعتبر الرمز الجسم لتلاحم كل النضالات الفلسطينية ، داخل كل التراب الفلسطيني من الجليل والثلث الى الضفة والقطاع ، وفي هذا اليوم اكدت الجماهير الفلسطينية تشبثها بالارض باعتبارها تشكل اساس المواجهة ومحور الصراع .

ان تاريخ ٣٠ مارس ١٩٧٦ ، قد فجر براكين الغضب والسخط الجماهيري ضد المحتل الصهيوني معلنة رفضها لسياسة الاستيطان والاعتصاب، التي تنتهجها السلطات الصهيونية تحت عناوين شتى نارة باسم « تطوير الجليل » واخرى باسم « تركيز البؤى » . . . .

لقد اذهلت انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة والمغتصبة ، شعور العدو واكدت عجز وفشل محاولات التزويض التي مورست ازاءه ، رغم استعمال كل اساليب القمع والارهاب ، كما برهنت الثورة الفلسطينية لاعدائها ، مرة اخرى ، التحام فصائل المقاومة .

لقد تابعت الجماهير العربية من الخديج الى المحيط انتفاضة الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة ، مؤكدة من جديد الانحسام المصري بين كل الجماهير العربية ، في معركتها ضد الصهيونية والامبريالية وحليفتهما الرجعية .